(مترجمة)

العناوين:

- **الليرة التركية حطمت رقما قياسيا في تراجعها مقابل الدولار**
- **السيسي يمنح الامتيازات والحصانة لقادة الجيش في مصر**
- **باكستان تستضيف اجتماعاً غير عادي لرؤساء الجواسيس الإقليميين**

التفاصيل:

الليرة التركية حطمت رقما قياسيا في تراجعها مقابل الدولار

انخفضت العملة التركية في وقت متأخر يوم الأربعاء لأدنى مستوى لها منذ أيار/مايو مقتربة من 5 ليرات للدولار الواحد، وسط تدهور حاد في معنويات المستثمرين. في وقت متأخر من يوم التداول في نيويورك يوم الجمعة انخفضت الليرة إلى 4.9743 ليرات للدولار وفقا لبيانات بلومبرغ. أدى هبوط الليرة دون 4.9221 إلى ضربها في يوم التداول في 23 تموز، وفي نهاية المطاف اضطر البنك المركزي لرفع أسعار الفائدة. وقد واجهت العملة أيام تداول مرعبة. حيث ارتفعت في وقت سابق من الأسبوع بناء على توقعات بأن يعين الرئيس رجب طيب أردوغان مسئولين في السوق لحكومته. لكن المشاعر ساءت بعد أن اختار زوج ابنته لمنصب اقتصادي قوي. لم يعط محمد شيمشك، نائب رئيس الوزراء السابق الذي كان وجهًا مألوفًا للمستثمرين الدوليين، دورًا في الحكومة الجديدة. هبوط الليرة تسارع يوم الأربعاء بعد أن توقع أردوغان، وهو المنتقد لارتفاع أسعار الفائدة، انخفاضها. وعززت التعليقات من قلق المستثمرين من أن الرئيس الجديد الذي أعيد انتخابه سوف يرمي بوقود جديد على الاقتصاد المحموم بالفعل. ويتجاوز معدل التضخم 15 في المائة، وتشير البيانات الصادرة في وقت سابق يوم الأربعاء إلى أن الاقتصاد معرض بشكل متزايد للصدمات الخارجية. [المصدر: فايننشال تايمز]

الطريقة الوحيدة لتركيا لتحقيق الاستقرار في اقتصادها ومنع الركض على الليرة هو تبني سياسة نقدية حددها الإسلام. بدلاً من النقود الورقية، تحتاج تركيا إلى العودة إلى معيار الذهب والفضة. هذا سيوقف التضخم ويحد من انخفاض قيمة الليرة. بالإضافة إلى ذلك، سيحسن أيضا القوة الشرائية لليرة مما يجعل الواردات رخيصة.

السيسي يمنح الامتيازات، والحصانة لقادة الجيش في مصر

وافق مجلس الشعب المصري في 3 تموز/يوليو، على مشروع قانون يمنح معاملة خاصة لكبار قادة القوات المسلحة. ويمنح مشروع القانون العديد من الامتيازات غير المسبوقة لهؤلاء القادة، ويعطي رئيس الجمهورية صلاحية استدعاء هؤلاء القادة لخدمة القوات المسلحة مدى الحياة. كما يمنح الذين يعينهم الرئيس الامتيازات والحقوق التي عادة ما تعطى للوزراء، ويسمح لهم بالتمتع بالحصانة الدبلوماسية عند السفر إلى الخارج على نحو مماثل لرؤساء وأعضاء البعثات الدبلوماسية. وأثار مشروع القانون جدلا لأنه فشل في وضع معيار لاختيار قادة الجيش وأعطى الرئيس عبد الفتاح السيسي وحده سلطة اختيارهم. وينص مشروع القانون على أنه، باستثناء الحصول على إذن من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لن يتم اتخاذ أي إجراء قضائي ضد أي من أعضاء مشروع القانون على أية أعمال ارتكبوها أثناء تعطيل

الدستور، ابتداء من 3 تموز/يوليو 2013، حتى بدأ البرلمان ممارسة مهامه في 10 كانون الثاني/يناير 2016. يتفق العديد من المحللين السياسيين على أن البرلمان الحالي الذي تم انتخابه في أعقاب مظاهرات 30 حزيران/يونيو، يتأثر بشكل فعال بتعليمات من المؤسسة الأمنية، مما يؤدي إلى عدم وجود تشريع مستقل، وهو قاعدة أساسية في أي بلد ديمقراطي يضمن مبدأ الفصل بين السلطات. حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة أعرب عن غضبه من هذا المشروع، وقال "مشاريع القوانين هذه لا يمكن أن تصدر إلا من قبل الأنظمة الاستبدادية. لم يتم بعد تحديد معيار اختيار واستدعاء كبار القادة للخدمة. النقطة الوحيدة التي تم توضيحها هي أن السيسي سوف يقوم باختيار هؤلاء القادة. من يستطيع إصدار مثل هذا القانون، ومنح امتيازات مدى الحياة لمجموعة من الناس يمكنه بنفس القدر تعديل الدستور ومنح نفسه سلطات مدى الحياة". [المونيتور].

يقوم السيسي بإزالة كافة العقبات من أجل تعزيز قوات الأمن والحفاظ على حكمه. يدرك السيسي تماما أنه فقد دعم الناس، وأن الجيش وحده هو الذي يمكنه حماية طغيانه.

باكستان تستضيف اجتماعاً غير عادي لرؤساء الجواسيس الإقليميين

استضافت باكستان اجتماعا غير مسبوق الأربعاء لرؤساء وكالات الاستخبارات من روسيا والصين وإيران لبحث التعاون في (مكافحة الإرهاب)، مع التركيز بشكل خاص على تنامي تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان المضطربة. وأكدت مصادر رسمية في إسلام أباد لـVOA أن المشاركين عقدوا مناقشات تفصيلية بشأن تدابير مشتركة لوقف الجماعات (الإرهابية) في الشرق الأوسط الموالية لأفغانستان، من تهديد الحدود الإقليمية للدول الأربع. حيث تم جمع رؤساء الجواسيس من الدول التي هي "متضررة بشكل مباشر" من قبل (الإرهاب) الذي يقوده تنظيم الدولة الإسلامية. ومع ذلك، لم تكن "موجهة ضد أي بلد آخر كما يمكن تصويرها"، في محاولة لتهدئة الاقتراحات التي تنطوي على أن تعاون روسيا والصين وإيران يمكن أن يقوض الجهود التي تقودها أمريكا لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. وأكد متحدث باسم دائرة الاستخبارات الخارجية في موسكو أن ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان دفع بالمداولات في إسلام آباد. وقال سيرجي إيفانوف في تصريح لوكالة تاس التي تديرها الدولة "توصل المؤتمر إلى فهم أهمية اتخاذ خطوات منسقة لمنع تسلل (إرهابيين) من تنظيم الدولة من سوريا والعراق إلى أفغانستان، حيث إنها تشكل خطرا على الدول المجاورة"، وقال بأن مدير وكالة المخابرات الروسية، سيرجي ناريشكن حضر اجتماع إسلام آباد جنبا إلى جنب مع نظرائه الصيني والإيراني. وقد "شددوا على الحاجة إلى مشاركة أكثر فاعلية للقوى الإقليمية في الجهود" لإنهاء الحرب في أفغانستان. وجاءت هذه المناقشات بعد أشهر من المزاعم الروسية أن الولايات المتحدة وراء تنامي نفوذ تنظيم الدولة، لا سيما في الأقاليم الشمالية من أفغانستان المجاورة للحدود مع دول آسيا الوسطى. ورفضت واشنطن الاتهامات ووصفتها بأنها شائعات، وأنها محاولات لتبرير علاقة موسكو بتمرد طالبان. وكان المبعوث الروسي للأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا أكد في كلمته أمام اجتماع لمجلس الأمن حول أفغانستان الشهر الماضي، بأن تنظيم الدولة أنشأ معسكرات تدريب في البلاد لمقاتليه، بما فيهم أولئك القادمون من دول آسيا الوسطى. [صوت أمريكا]

مثل العبد المطيع، تبذل باكستان بأمر من أمريكا قصارى جهدها من أجل جلب القوى الإقليمية لتحقيق الاستقرار في أفغانستان لصالح سلام أمريكا.